«الذرية» تؤكد تعاون الجمهورية الاسلامية والتزامها باتفاق جنيف التاريخي

ملف إيران النووي: «5+1» وطهران تضربان موعداً جديداً الشهر المقبل... وخامنئي يقول: لا للضغوط

عواصم - «وكالات» : استؤنفت في فيينا امس جولة جديدة من المفاوضات النووية بين ايران ومجموعة «5+1» في محاولة للتوصل الى اتفاق نووي شامل بشان البرنامج النووي الايراني بحلول نهاية يوليو المقبل.

وبالامس قال دبلوماسي غربي إن إيران والقوى العالمية الست ستبدأ جولة جديدة من المفاوضات في فيينا يوم 13 مايو في مسعى للتوصل إلى اتفاق طويل المدى يقيد البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف للعقوبات.

ويترأس المفاوضات عن الجانب الايراني وزير الخارجية محمد جواد ظريف فيما يترأسها عن جانب مجموعة «5+1» مساعدة مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي هيلغا شميد.

وشهد اليوم الاول من المفاوضات يوم امس الاول سلسلة من الاجتماعات المكثفة بين ظريف والممثلة العليا للسياسة الخارجية والامنية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون وممثلي الدول الست الكبرى التي تتفاوض مع طهران اضافة الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واتسمت تصريحات الجانبين الايراني ومجموعة «5+1» بتفاؤل حذر ازاء النتائج المرجوة من وراء اجتماعات فيينا حيث لمح وزير الخارجية الايراني الى امكانية التوصل الى صياغة مسودة الاتفاق النووي الشامل مع الدول الست الكبرى خلال اسابيع بعد الانتهاء من اجتماعات فيينا.

من جانبه قال مايكل مان المتحدث باسم مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي ان محادثات اليوم الاول كانت تفصيلية وجوهرية مؤكدا ان هذه المفاوضات ترمي الى تحقيق تقدم في المفاوضات حول النقاط الخلافية في البرنامج النووي الايراني.

واكد مان "ان الجميع يعملون بشكل جيد ووثيق فيما بينهم لتحقيق تقدم في المحادثات" مشددا على ضرورة التوصل الى اتفاق نووي نهائي من خلال معالجة كل القضايا العالقة.

من جانبه اعلن عراقجي الليلة قبل الماضية انه تم تشكيل اللجنة المشتركة الاولى بين الدول الست الكبرى وايران حيث اجتمعت امس لبحث بقية العراقيل الموجودة التي تحول دون تطبيق اتفاق جنيف.

آية الله علي خامنئي

ويرى العديد من المراقبين ان اجواء الجولة الثالثة من المفاوضات النووية بين طهران ومجموعة «5 +1» كانت افضل من الجولتين الماضيتين وذلك في ظل رغبة الاطراف المعنية في احراز تقدم نهائي لتسوية القضايا العالقة في البرنامج النووي الايراني.

وفي الوقت الذي تؤكد ايران سلمية برنامجها النووي وترفض التخلي عن عمليات التخصيب او تجميد محطتها النووية في «اراك» الا ان الطرف الاخر يطالب ايران بان تقرن اقوالها بالافعال من خلال تفكيك او تخزين اكثر من 20 الف جهاز للطرد المركزي لانتاج اليورانيوم واستبدال الماء الثقيل الذي يسهل توليد البلوتونيوم الذي يدخل في صناعة الاسلحة النووية بالماء الخفيف حتى يتسنى النظر في رفع العقوبات الدولية المفروضة على طهران.

وكانت ايران ومجموعة «5+1» توصلت في نوفمبر الماضي الى اتفاق مرحلي يفسح المجال للطرفين للتفاوض على اتفاق نهائي شامل يضمن سلمية البرنامج النووي الايراني مقابل الشروع في تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على طهران

وعلي صعيد متصل نسبت وكالة انباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الزعيم الروحي للبلاد قوله امس إن على إيران مواصلة المحادثات مع القوى العالمية من أجل إنهاء الخلاف النووي المستمر منذ فترة طويلة ولكن دون التنازل عن أي مكاسب تحققت من البرنامج النووي. واضاف آية الله علي خامنئي في تصريحات ادلى بها امام علماء نوويين في طهران أن على المفاوضين النوويين الإيرانيين عدم الرضوخ لأي قضايا "تفرض عليهم".

وتابع أن واشنطن تعلم جيدا أن إيران لا تسعى لامتلاك سلاح نووي.

من جانبه قال يوكيا أمانو مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية امس إن إيران تتعاون مع المفتشين النوويين التابعين للامم المتحدة الذين يسعون للحصول على اجابات بشأن صواعق يمكن ان تستخدم في تفجير شحنة نووية في اطار تحقيق أوسع في انشطة طهران. ووافقت ايران في أواخر العام الماضي على دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مواقع تتعلق بانشطتها النووية وتقديم مزيد من المعلومات بشأن برنامجها النووي الذي تقول انه مخصص للاغراض السلمية. وبموجب اتفاق الاطار وافقت ايران على بدء المساعي لتبديد شكوك بأنها ربما تعمل على تصميم سلاح نووي في انفراجة محتملة في تحقيق متعثر منذ فترة طويلة في أبحاث يشتبه أنها تهدف لصنع قنبلة.

وبحلول منتصف مايو يفترض أن تقدم إيران معلومات إلى الوكالة الدولية بشأن احتياجاتها أو طلبها تطوير ما يطلق عليه صواعق التفجير.

ولهذه الصواعق بعض الاستخدامات غير النووية لكنها يمكن ان تساعد في تنفيذ تفجير نووي.

وعندما سئل أمانو بشأن تنفيذ الاتفاق رد بقوله "نعمل على ذلك وهم متعاونون."

وقال لرويترز اثناء ندوة في أوسلو "موظفونا في إدارة السلامة يجرون اتصالات عن قرب معهم."

وقال أمانو ايضا "ان ايران تنفذ الاتفاق النووي المؤقت الذي تم التوصل اليه في العام الماضي مع القوى العالمية الست حسب الخطة."

وتلعب الوكالة دورا محوريا في التحقق من أن إيران ملتزمة ببنود الاتفاق الذي أبرم في 24 نوفمبر ووافقت طهران بموجبه على خفض انشطة برنامجها النووي مقابل تخفيف بعض العقوبات.

وقال أمانو "يمكنني ان أقول لكم ان هذه الإجراءات «في الاتفاق مع القوى الست» يجري تنفيذها وفقا للخطة."

وتصدر الوكالة التابعة للأمم المتحدة تحديثا شهريا يعرض على اعضاء الوكالة بشأن تنفيذ الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في 20 يناير ويهدف إلى إتاحة وقت للمفاوضات بشأن تسوية نهائية للنزاع المستمر منذ عشرة أعوام بشأن نشاط إيران النووي. ومن المتوقع صدور التحديث التالي يوم 20 إبريل نيسان.

وقال امانو "مشكلة ايران هي التاكيد على ان الانشطة المعلنة والمواد تقتصر على الاستخدام السلمي."

البحرين تؤكد تمسكها بالحوار مع المعارضة

المنامة - «وكالات» : أكدت سميرة بنت رجب وزيرة الدولة لشؤون الإعلام المتحدثة باسم الحكومة أنه لا حوار مع الإرهابيين الذين يستخدمون العنف والتفجير أداة للتحاور.

ونقلت وكالة الأنباء البحرينية « بنا « تصريح للوزيرة امس أن الحوار الذي جاء بمبادرة من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين ويتم التعاطي معه بشكل جاد لا يزال في مرحلة اللقاءات الثنائية للوصول إلى جدول أعمال توافقي.

واعتبرت أن التوافق الوطني هو شرط ضروري من شروط إنجاح الحوار .. مشيرة إلى أن الحوار خلال الفترة الماضية لم يتوقف وكان يجري في لقاءات ثنائية بين الديوان الملكي وأطراف الحوار لصياغة جدول أعمال متوافق عليه من جميع الأطراف.

وقالت رجب « لا يوجد أي تنصل من الحوار لأننا نؤمن بأن الحوار مطلب ضروري وهو الحل لكن التوافق مطلب رئيس أيضا وهو شرط من شروط الحوار»

واستبعدت الوزيرة أي تاثير للحوادث الأمنية التي شهدتها البحرين خلال الفترة الماضية على الحوار.. مضيفة « أنه لا يمكن أن يؤثر أي حادث على الحوار ولدينا الرغبة الجادة في ذلك.. لأننا في الأساس لا نحاور من يقومون بالعنف والتفجير وإنما يجري التعامل معهم وفق القانون فالحوار الذي نتحدث عنه ويعد له الآن يتم بين أطراف سياسية وليس مع إرهابيين» .

وحول موعد الحوار وعودة الأطراف البحرينية إلى طاولته في شكله الجديد .. قالت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام المتحدثة باسم الحكومة إنه سيتم تحديد الموعد بمجرد إنجاز جدول أعمال واضح المعالم تتوافق عليه جميع الأطراف السياسية للمشاركة في الحوار.

اليمن يعلن خطة جديدة لمواجهة الإرهاب

صنعاء - «وكالات» : أعلنت وزارة الداخلية اليمنية خطة أمنية وقائية للحفاظ على أمن المجتمع واستقراره لمواجهة أية أعمال إرهابية محتملة..تشتمل على عدد من التدابير والإجراءات الوقائية لمنع حدوث أي خرق أمني وخاصة في العاصمة صنعاء.

وذكر مركز الإعلام الأمني التابع للوزارة أن الخطة شددت إجراءات الحماية على المرافق والمنشآت الحكومية والمقرات الأمنية والمعسكرات إلى جانب تفعيل دور التحريات ونشر أفرادها بشكل واسع في الأماكن الهامة لرصد أية تحركات أو عناصر مشبوهة.

وأشار إلى أن هذه الإجراءات تتزامن مع إقامة حواجز التفتيش والنقاط الأمنية وتفعيل دور الشرطة الراجلة مع إعطاء اهتمام أكبر وأوسع لحملات التفتيش عن الأسلحة المخالفة داخل المدن اليمنية ومناطق الحزام الأمني المحيطة بعواصم المحافظات.

«طالبان» تدين وتنفي مسؤوليتها عن الحادث

باكستان: 20 قتيلاً بانفجار قنبلة في روالبندي

اسلام آباد «وكالات» - قالت الشرطة الباكستانية ومسؤولون في قطاع الصحة إن قنبلة انفجرت في سوق للخضراوات في ضواحي العاصمة اسلام اباد أمس فقتلت 20 شخصا واصابت حوالي 70 آخرين.

جاء الهجوم الأكثر دموية منذ سنوات في إسلام آباد عقب أسابيع من محادثات تمهيدية مع حركة طالبان الباكستانية التي مددت وقف إطلاق النار حتى العاشر من أبريل.

ونفت طالبان الباكستانية مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في الصباح الباكر عندما تجمع التجار عند مزادات الفاكهة.

وتناثرت الأشلاء والملابس الملطخة بالدماء أمام أكشاك السوق الواقعة بين إسلام آباد ومدينة روالبندي. وقالت الشرطة إن القنبلة كانت مخبأة في صندوق جوافة.

وقال الدكتور جويد أكرم قاضي نائب رئيس معهد باكستان للعلوم الطبية إن المعهد استقبل 18 جثة. وقال في وقت سابق إن 23 شخصا

افراد من الشرطة في موقع تفجير الامس

قتلوا لكنه صرح في وقت لاحق بأن تقارير السلطات كانت مرتبكة.

وقالت وزيرة الصحة سايرة أفضل طرار إن مستشفى آخر استقبل جثتين وإن حوالي 70 شخصا أصيبوا.

ويوجد في روالبندي مقر قيادة الجيش لكن الانفجار وقع بعيدا عن أي مباني للجيش.

وأدانت حركة طالبان الباكستانية الهجوم وألقت باللوم على «أيد خفية».

وقال شهيد الله شهيد المتحدث باسم طالبان في بيان «سقوط قتلى من الأبرياء في هجمات على أماكن عامة يبعث على الحزن.»

وأضاف «مثل هذه الهجمات خطأ وضد الشريعة الإسلامية.»

وزير الداخلية أمهلهم 48 ساعة للجلوس إلى مائدة التفاوض

الأزمة الأوكرانية: كييف تلوح بعصا القوة في وجه الموالين لموسكو

عواصم - «وكالات» : حذر وزير الداخلية الأوكراني النشطاء الموالين لروسيا الذين استولوا على بعض المباني الحكومية في المدن الشرقية باستخدام «القوة» إن لم ينخرطوا في محادثات للتوصل إلى حل سياسي.

وقال أرسن أفاكوف إن الوضع «سيحل خلال 48 ساعة» بأي السبيلين.

وكان عدد من الأفراد احتجزوا في وقت سابق داخل أحد مباني الإدارة الأمنية للدولة في لوهانسك الأحد قد أطلق سراحهم.

ومن المقرر أن يجتمع ممثلون للاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة، وأوكرانيا الأسبوع المقبل لأول مرة تلتقي فيها الدول الأربعة منذ اندلاع الأزمة.

وتهدف المحادثات بينهم إلى كسر طوق الجمود بعد ضم روسيا لإقليم شبه جزيرة القرم الجنوبي في فبراير.

وقال أفاكوف إن هناك تجهيزا لـ«عملية لمكافحة الإرهاب» في لوهانسك، ودونيتسك، وخاركيف، ستنتهي خلال اليومين المقبلين.

وأضاف في حديثه للصحفيين «هناك خياران، سياسي عبر المفاوضات، والقوة».

«ولأولئك الذين يريدون الحوار، نقترح إجراء محادثات لحل سياسي. وبالنسبة إلى الأقلية التي تريد الصراع، فستواجه برد حاسم من السلطات الأوكرانية».

وكانت الخدمات الأمنية الأوكرانية قد قالت قبل حديث وزير الداخلية بقليل إن الأشخاص الـ56 المحتجزين داخل مكاتبها في لوهانسك سمح لهم بمغادرة المبنى في أعقاب جولتين من المفاوضات مع السياسيين المحليين. وقالت الخدمات الأمنية الثلاثاء إن «متشددين» مسلحين يحتجزون 60 شخصا بالإكراه. ولم يتضح بعد عدد الأشخاص المتبقين في المبنى. ونددا متحدثون خلال مسيرة خارج المبنى البارحة بالقيادة المؤقتة في كييف، وكرروا مطالبتهم بإجراء استفتاء على حكم ذاتي أكبر، وإن كانوا يقبلون به أم لا، بحسب ما ذكرته وكالة أسوشيتيدبرس.

موالون لموسكو في الشرق الاوكراني

وقالت السلطات الأوكرانية إنها استعادت الثلاثاء السيطرة على المبنى الحكومي الذي استولى عليه نشطاء في خاركيف، لكن المحتجين لا يزالون يسيطرون على مبنى السلطة المحلية في دونيتسك.

ولا تزال المباني محاطة بالأسلاك، وإطارات السيارات والمصدات.

وحذرت موسكو أوكرانيا بأن استخدام القوة لإنهاء الاحتجاجات قد يفضي إلى حرب أهلية. وسعت موسكو أمس لتهدئة مخاوف كييف والغرب بشأن وجود قوات روسية قرب الحدود مع أوكرانيا ونفت أنها تفكر في غزو شرق البلاد.

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان «ليست لدى الولايات المتحدة والغرب أي أسباب للقلق.. روسيا قالت عدة مرات إنها لن تشن أي نشاط غير عادي وغير مخطط له سابقا على أراضيها قرب الحدود مع أوكرانيا ذي أهمية عسكرية.»

إسبانيا: البرلمان يفرمل أطماع كتالونيا.. الانفصالية

مدريد - «وكالات» : صوتت غالبية الأعضاء في البرلمان الإسباني برفض طلب قدمته السلطات في كتالونيا لإجراء استفتاء على الاستقلال في يوم التاسع من نوفمبر القادم.

وبعد نقاشات استمرت سبع ساعات، صوت 299 عضوا ضد تلك الخطوة، ووافق عليها 47 عضوا، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

وحذر رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي من أن الاستفتاء سيكون بمثابة « كارثة اقتصادية» لكل من إسبانيا وكتالونيا.

وقد أدت مقترحات بشأن السماح لمواطني منطقة كتالونيا، شرقي البلاد، بالانفصال عن إسبانيا إلى شهور من الجدل الدستوري.

وتتمتع تلك المنطقة بالفعل بحكم ذاتي موسع، لكن الأزمة الاقتصادية الأخيرة في إسبانيا زادت من النزعة الوطنية لدى أبناء إقليم كتالونيا.

وعارضت كل الأحزاب الإسبانية الرئيسية، ومن بينها حزب رئيس الوزراء المحافظ، الحزب الشعبي، والحزب الإجتماعي المعارض، تلك الخطوة، بينما أيدت الأحزاب القومية في كل من كتالونيا والباسك مشروع الاستفتاء على الاستقلال.

وقال رئيس الوزراء الإسباني في حديثه لأعضاء البرلمان قبل التصويت على ذلك المشروع: «معا سوف نفوز جميعا، لكن تفرقنا سوف يقودنا إلى الخسارة. هذه ليست مجرد مسالة قانونية، لكنها مسالة مشاعر، ولا أستطيع أن أتخيل إسبانيا بدون كتالونيا، أو كتالونيا خارج نطاق أوروبا.»

وقال رئيس كتالونيا آرتور ماس بعد التصويت في البرلمان إن حكومة الإقليم سوف تمضي قدما في تنفيذ خطتها بإجراء إستفتاء في شهر نوفمبر.

وأضاف: «يريد البعض أن يقدم ذلك على أنه نهاية المطاف، لكن بصفتي رئيس كتالونيا، أقول لهم إن هذه ليست النهاية.»

وأضاف ماس أن السلطات الكتالونية سوف تنظر في بعض الآليات القانونية لتجد طريقا للاستمرار في المشاورات الخاصة بالاستفتاء.

وتصاعدت حدة التوتر بين الحكومة الإسبانية وحكومة إقليم كتالونيا في الشهور القليلة الماضية.

وأعلنت الحكومة في كتالونيا في شهر ديسمبر أنها حددت السؤالين الذين سيوجهان إلى المصوتين في الاستفتاء.

وسوف يُسال المصوتون حول ما إذا كانوا يريدون أن تصبح كتالونيا دولة مستقلة.

ولدى السلطات في كتالونيا تاريخ طويل من الصراع مع السلطات في إسبانيا من أجل الحصول على مزيد من الاستقلالية.

وتعد كتالونيا أحد أكثر المناطق الإسبانية تقدما، ويبلغ عدد سكانها نحو 7.5 مليون نسمة.

جانب من تجمع مؤيد لانفصال كتالونيا عن اسبانيا